السياسة متهمة بالقتل!!

جميل مفرح

> للأسف الشديد بات لابد لنا من الاعتراف وإن بحسرة، بأن السياسة استطاعت أن تقتل فينا كثيراً من القيم وتروم مساحات كبيرة من مشاريع الطموح والتفاؤل رغم ما تبذله أنفسنا من محاولات تماسك ومواجهة لفعل وآثار السياسة!!
استطاعت السياسة فعلاً أن تحول المساحات المخصصة في نفوسنا وقلوبنا للجمال ولوازمه و للحب وتوابعه إلى قفار متصلبة غير منتجة إلا لكل شائك وقبيح..وكأننا لم نخلق سوى لذلك!!

> لم يكن اليمنيون طوال تاريخ وجودهم، كما هم الآن قساة غلاظا ماكرين، وذلك بالطبع بفعل وجود شيء اسمه سياسة، لم يسبق لليمنيين أن تشرذموا وسعوا إلى فرقة وشتات واختاروا الخديعة والإيقاع كوسائل حياة، كما هم الآن، وذلك لعمري بسبب السياسة، لا أتذكر أنه رصد في صفات الإنسان اليمني الحقد والحسد والبغضاء والمكابرة والخروج عن أنساق الحياة الاجتماعية والتكافلية كما يحدث الآن.. وهذا بفعل وتأثير السياسة والعمل السياسي، نعم ما دخلت السياسة في أمر إلا أفسدته..

> أتذكر قبل بضع سنوات كانت ذكرى الثورة اليمنية سبتمبر / أكتوبر من أهم إن لم يكن أهم أعياد اليمنيين ومثلهما ذكرى إعادة تحقيق الوحدة 22 مايو ومثلها أيضاً عيد الجلاء 30 نوفمبر.. كانت هذه المناسبات تمثل أعياداً هامة تعود الإنسان اليمني وليس الجانب الرسمي وحسب، أن يحتفل بها ويشهد مناسباتها بطريقة لا يمكن أن تكون بذات كيفية الحياة الطبيعية ولا هي بذات ما يحصل في ذكرى هذه الأعياد في الوقت الراهن.
يمر مايو وسبتمبر وأكتوبر فلا نعلم ذلك إلا حين نتقبل أبناءنا في إجازة المناسبة أو حين تذكرنا ذلك وسائل الإعلام بشكل بسيط وغير معهود وكأنها تحتفي بهذه المناسبات على استحياء!!

> ما الذي يحدث لنا؟! من فعل ويفعل بنا كل هذا؟! لماذا نستسلم ونتنازل عن أعيادنا وفرحتنا؟! طبعاً ذلك يحدث لأن السياسة أرادته لنا أو فرضته علينا، ومع ذلك لانفتأ ندعي أننا لا نمارس السياسة!! ياللحزن.. يا للحسرة.. يا للألم.. يالكل هذا العناء الذي يقدنا من أقصانا حتى أقصانا!! لماذا نرضى لأنفسنا أن ننال عقاباً دون أن نستحق ذلك العقاب، أودون أن نفعل ما يستحق ذلك العقاب؟!
أكل ذلك فقط لأننا يمنيون؟ وهل غدت يمنيتنا لعنة علينا؟!
من المناسبات التي قضت عليها السياسة أيضاً معرض صنعاء الدولي للكتاب الذي انطلق الأحد الماضي تمضي هذه المناسبة وكأنها شر لا بد منه وأسأل وأتساءل لماذا غدت هذه المناسبة بهذا البرود بعد أن كانت مهرجاناً سنوياً يحتفي به الصغار قبل الكبار، المواطنون قبل الجهات الرسمية؟! لماذا لم نعد نعطي كل شيء حتى ولو أقل ما يستحقه من القدر والاهتمام.. سواء على الجانب الشعبي والجماهيري أو على الجانب الرسمي والحكومي..أين وسائل الإعلام؟
لماذا لا تقوم بدورها الطليعي الهام في هذا الجانب؟!
هل تصدقون أنني كنت أتحدث إلى صديق يعمل مديراً للبرامج في إحدى قنواتنا اليمنية، وحين قلت له سأكون غداً في معرض الكتاب أبدى استغرابه واندهاشه وتساءل: ليش متى المعرض؟! ومثلة آخر مدير أخبار في قناة أخرى لا يعرف أن معرض الكتاب قائم وأن هناك أنشطة ثقافية وفعاليات هامة على هامشه.
كان مثل هذا النبأ يظل حديث الشارع ويسأل عنه ويهتم به الأقصون قبل الأدنين..أما اليوم فقد غدا هامشاً لا ذكر له شأنه شأن أعيادنا ومناسباتنا الأخرى..ترى ما الذي يجري!!
هل حقاً قتلت السياسة فينا كل جميل؟!

ضوابط للحد من استنزاف المياه الجوفية

محمد العريقي

* .. مديونية قطاع المياه لدى الغير تصل إلى عشرات مليارات الريالات ، والهدر المائي مستمر في أكثر من مشهد .

ويالليت كانت مصادرنا المائية تصب من أنهار أو بحيرات أو من ثلوج دائمة ومستمرة ، المشكلة أن المصدر الرئيسي للمياه وخاصة المستخدم في الزراعة في الكثيرمن مناطق اليمن هو من المخزون الجوفي في باطن الأرض ، والذي تجمع عبر آلاف السنين ، ولذلك ينبغي أن تركز الضوابط على هذا الجانب.

- فقطاع الزراعة يستحوذ على 93٪ من مصادر المياه السطحية والجوفية فقد بلغت إجمالي المساحة المزروعة بحوالي مليون وأربعمائة ألف هكتار تعتمد على 50٪ من مياه الأمطار و50٪ تعتمد على المياه المروية منها 80٪ من المساحة المروية معتمدة على المياه الجوفية.

- المساحة الزراعية المعتمدة على المياه الجوفية ارتفعت بين عامي1970-2008 م عشر مرات ، فمثلا ارتفعت المساحة المروية المعتمدة على المياه الجوفية من37000 هكتار عام1970 م إلى 567000 هكتار عام 2008م .

- على الجانب الآخر تقلصت المساحة المروية المعتمدة على الأمطار من مليون هكتار عام1970 م إلى 695 (ألف هكتار) عام2008 م.

والمحزن أكثر أن نسبة كبيرة من هذه المياه الجوفية تذهب لري القات الذي يزرع على مساحة تقدر من 30 إلى 38 ٪ من المساحة الزراعية المروية ، ويعتبر أكبر محصول استهلاكا للمياه الجوفية ، حيث يصل الاستهلاك المائي لهذا المحصول 40٪ من المياه الجوفية (د/نائف أبو لحوم كبير أخصائي إدارة المصادر المائية بالبنك الدولي).

إذاً كما يشير الدكتور أبو لحوم فإن المخزون الجوفي يستنفد بصورة عشوائية مخيفة ، يستدعي التدخل ووضع كوابح ضاغطة تخفف من حدة الاستنزاف.

لكننا نلاحظ ضعف السيطرة على الوضع المائي في اليمن ، كما هو حال الانفلات في مجالات أخرى.

انفلات السيطرة على الوضع المائي أكثر خطورة لأن ما يتم هو سحب المياه دون تعويض كمن يسحب من رصيد بنكي دون تغذية حتى يصبح رصيد مكشوف يؤدي بصاحبه إلى الإفلاس والفقر.

إذا نحن أمام مشهد مائي يستدعي التدخل لوضع قيمة حقيقية وعادلة لمايستهلك من المياه وخاصة في الزراعة التي تعتمد على المياه الجوفية ،وهذا ليس إجحافا بحق المزارع اليمني الذي يضخ المياه الجوفية لمزرعته التي تروى بالغمر ،وإنما هو أسلوب متبع في الكثير من الدول ومنها الأردن ، حيث يفرض على كل مزارع يضخ المياه الجوفية أن يضع عداداً على البئر وكلما استهلك كثيرا كلما طلب منه دفع قيمة المياه بنسب أكبر.

وفي اليمن أثير جدل كبير غير محسوم حول هذا الموضوع، فهناك من يقول أن فرض ضريبة على كمية المياه المسحوبة من باطن الأرض التي تفوق معدلات التعويض سوف يسهم في ترشيد استهلاك المياه الجوفية ، والمتحمسون لزيادة التسعيرة يقدمون دائماً نماذج لدول تعمل وفق هذا التوجه ومنها الأردن كما أشرنا ، وفي الولايات المتحدة قامت مدينة فينكس الأمريكية بفرض ضرائب على كل مستهلك يقوم بسحب مياه تفوق الكمية المحددة له وأطلق عليها اسم (ضريبة التعويض) أو (ضريبة الاستنزاف) وكان هدفها الموازنة بين المياه المسحوبة وكمية المياه المعوضة.

وينظر لهذه الضريبة بأنها تعويض للأجيال القادمة وللمجتمع وأسلوب من أساليب تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال وأنها تعمل في الوقت نفسه على إبطاء نضوب الحقول الجوفية.

وتنظر بعض المنظمات الدولية إلى المياه كسلعة اقتصادية مثلها مثل أي سلعة أو خدمة أخرى، ينبغي عدم بيعها بأقل من سعر التكلفة، وينطوي هذا الأسلوب على اعتماد سياسة بشأن تعرفة المياه تجعل من الممكن الاسترداد التام للتكلفة، وتتيح توسيع نطاق الخدمات وفقاً لدرجة استعداد الزبائن لدفع ثمنها.

ويبررمثل ذلك بأن المياه تعامل في العديد من المجتمعات باعتبارها سلعة عامة وغالباً ما أسفر ذلك عن إفراط في الاستعمال لهذا المورد الشحيح، وعدم العدالة في استعماله، ولذلك فإن الخطوة الأولى كما يطلق عليها البنك في عملية إصلاح قطاع المياه هي أن يدرك المجتمع أن المياه سلعة اقتصادية، ولا يعني هذا إنكار الأهمية الاجتماعية أو السياسية أو الدينية للمياه،ولكنه تأكيد للأهمية البالغة في ضمان اعتماد الحكمة في استعمالها.

وفي الجانب الآخر هناك من يرفض بشكل أساسي موضوع المبالغة في تسعيرة المياه كسلعة تباع وتشترى لما ينتج عن ذلك من آثار سلبية اجتماعية وسياسية، ويعتبرون الماء سلعة اجتماعية. وثمة من يؤيد استعاضة تكاليف البنية الأساسية والمرافق ومصارف التشغيل والصيانة وذلك بنسب تتماشى مع سياسة الدولة في دعم الفئات الفقيرة.

فيما يعتقد طرف ثالث أن زيادة أسعار المياه قد تكون له عواقب سياسية واجتماعية وخيمة، ولكن يمكن التدرج في هذا الموضوع على أن يرافق ذلك حملات توعية لتوضيح الغرض من رفع الأسعار .. مع بيان الخطوات التي يجب على المستهلك اتباعها حتى يمكنه تخفيض استهلاكه للمياه مما سيكون له آثار إيجابية، على أن يكون إلى جانب ذلك إجراءات أخرى منها العمل على ضبط النمو السكاني والتخفيف من مظاهر الهجرة الداخلية، فتوفير المياه في المناطق الجديدة والريفية هو العامل المهم في مثل هذه الخطط، بحيث تكون التعرفة في شكل شرائح، الشريحة الأولى منها تكون منخفضة الكلفة وتخدم محدودي الدخل ... ويمكن رفع التسعيرة على ملاك المزارع الكبيرة والسكان الذين يتجاوز استهلاكهم الكمية المحددة في هذه الشريحة إلى الشرائح الأعلى.

من كل ذلك يجب أن يتنبه من يستخدم المياه دون مراعاة لقيمتها الحقيقية بأنه سيأتي الوقت الذي يتدخل فيه القانون في المستقبل ، وما عليه الآن إلا أن يتعود على أساليب الترشيد وحسن الاستخدام.

وجهة مطر

أحمد غراب

بورصة " البحشامة "

قال البنك المركزي:"ارتفع معدل التضخم السنوي في اليمن إلى أعلى مستوى في 16 شهراً بفعل زيادة تكلفة التبغ والقات".

يعني اذا انخفض سعر القات والسيجارة سينخفض معدل التضخم ولكي تساعد الحكومة على خفض معدل التضخم يجب أن تساهم في بورة القات وبالتالي لايستبعد أن نسمع في الفترة القادمة عن تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى للمقاوته.

التقرير يعكس واقعنا الاقتصادي بورصة القات والسيجارة هي البورصة الوحيدة المتوفرة والفعالة في اليمن.

معظم النظريات الاقتصادية المعمول بها حكوميا في اليمن من يمكن تلخيصها في نظريتين: البحشامة والدخان.

في جميع دول العالم يوجد سوق الأوراق النقدية في اليمن سوق الأوراق الخضراء.

ناقص يقولوا لنا أن انخفاض احتياطيات النقد الاجنبي في يوليو إلى أدنى مستوى هو بسبب تهريب القات المطحون الى الخارج وأن المقاوته هم من يقف وراء ظاهرة ارتفاع اسعار المواد الغذائية لأنهم كلما رفعوا اسعار القات رفع التجار اسعار الغذاء خصوصا وان معظم التجار من الموالعة.

سبحان الله الريال الاخضر اليمني الذي كان يتكلم سبع لغات زمان صار اليوم أصم أبكم أعمى لاقيمة ولاوزن له.

كان يقال أن ارتفاع الأسعار هو بسبب هبوط الريال الذي كان اخضر ثم أصفر ثم أحمر من الفجيعة ووصلنا الى الوقت الذي اصبح فيه القات هو ميزان الصادرات والواردات والمدفوعات والناتج المحلي والضرائب وأصبح اقتصادنا كله تفذيحة فتخزينة فبحشامة وريّحهم، والثورة تحية وجمعكم الله على خير وحياك وحيا ابوك يا تغيير يا ابن التغيير.

والصراحة أن البلاد انتكست من وراء ما يسمى اسعار الفائدة ولا اعرف عن أي فائدة يتحدثون والبلد ما ابصرت فائدة ولا ابصرت رأس المال.

يا قوم البلد هذا يشقى في قربة مقطوعة.. الفساد التهم جزءا والبيروقراطية جزءا آخر والفلتان الأمني جاء ليلتهم الجزء المتبقى.

ألا ترون أننا نبيع النفط بأسعار متدنية ونشتريه بأسعار أعلى؟

ألا ترون اننا ننفق على إصلاح الأنابيب والكهرباء التي يتم استهدافها مليارات الدولارات؟

ألا ترون أن الدول المانحة التي تعهدت بثمانية مليارات فص ملح وذاب؟

ألا ترون أن الحكومة تلاحق بعد الدول المانحة للوفاء بتعهداتها، والدول المانحة تلاحق بعد الحكومة لإثبات اصلاحاتها؟

ألا ترون أن البلد ورثت من الجهل والفساد طوال عقود ما يجعل التغيير عتيا وعصيا ومأساويا؟!!

ألا ترون أن شخص واحد بإمكانه أن يغرق بلدا بأكمله في الظلام؟

ألا ترون أن الجهل والسلاح وثالثهما الشيطان يتفننان في تدمير هذا البلد وفي تحطيم ساقيه كلما حاول الوقوف ؟!!

كل ذلك ليس مهما طالما بورصة القات والسيجارة مستقرة ولذلك نحن شعب نثور بسرعة ونبرد أسرع ووقت الصدق يقولك الطارف:

"خزن وتنزل من السبع واحدة".

رحمة الله تغشاك يا أبي وجميع أموات المسلمين

عطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

أسئلة التطور المغيبة

خالد الصعفاني

khalidjet@gmail.com

.. في ذكرى الحديث عن التطور الذي يعقب كل زيارة لبلد أجنبي أو عربي تطفو على سطح أفكاري أسئلة مهمة ولا معنى للإجابة عن أحدها في معزل عن آخر لأنها تشكل في الأخير مصفوفة العمل الطبيعي في أي كيان أو بلد من أجل التطور أو لأجل التطوير ..

.. أنا أضع هذا على الطاولة البيضاوية الرائعة للحكومة وهي بالمناسبة طاولة تعاقب عليها رجال الحقائب الوزارية طيلة عقود من الزمن – عددا من الأسئلة المهمة والأكثر أهمية..

.. ماذا نريد ؟ .. من أين نبدأ ؟ .. كيف نبدأ ؟ .. ما لوازم الانجاز وآلياته ؟ .. هل ستراقب مراحل الانجاز قبل وأثناء وبعد ؟ .. هل سنقيم الأداء بعد ذلك أو معه ؟.. وهل سيكون لمبدأ الثواب والعقاب حضور؟ ..!

.. يعني وبالبلدي : هل لدينا القدرة على عمل خطة وانجازها خلال أربعة أو عشرة أو حتى نصف قرن ؟!!

.. نتساءل باستمرار وبحسرة: لماذا بلادنا ليست كباقي بلاد الله .. والجواب باختصار لأننا لسنا كغيرنا من باقي خلق الله .. ونهرب لتعليق أنفسنا في شماعة الإمكانيات المالية لكننا نتجاهل حقيقة أننا محترفون في توجيه ما يتوافر من هذه الإمكانيات في غير بنود وأبواب ما هو مطلوب !!..نبكي دوماً على محراب اللبن المسكوب لكننا لم نقم بعمل شيء يوماً من أجل الحفاظ على " كوز اللبن " الجديد من الانسكاب أو حتى من التعفن ..!! يقارن مسئولونا اليمن بدبي أو ماليزيا ليقتلوا روح التنافس الشريف ومبدأ العدالة لكنهم يتناسون أمر بلدان كالحبشة (إثيوبيا) أو تايلاند أو حتى الإكوادور وثلاثتها تحقق تطوراً مهماً في مجالات عديدة رغم حالة " التنك " التي تعيشها في المال !!

..وبتعبير أكثر بساطة ومباشرة ..إذا رأيت التفاصيل تمضي بشكل طبيعي في الشارع والمؤسسة فاعلم أن هناك حكومة ناجحة ودولة حقيقية .. سيادة القانون والنظام والنظافة والجدية وحب العمل واحترام الآخر وتقدير قيمة الوقت، كلها شواهد بسيطة على صحة الفرد المنتمي لبلد ما وصحة البلد أيضاً .. أما غير ذلك فيعني أنك تعيش في بلد مظلوم من أهله رغم أنه كان عظيما شهد له الرسول الكريم وعزز القرآن بسورة اسميت باسمه وحكت قصة الشورى والبأس الشديد والعقل والحكم الرشيد ..يعني مجموعة الشعارات التي نطلقها اليوم لكننا نحتاج إليها واقعاً ملموساً لا كلاماً وحسب ..!

.. ورغم أننا جميعاً من المزارع وحتى الوزير حفظنا عن ظهر قلب بيت الشاعر الحكيم وهو يحكي قصة الحلم والعيش بين الجبال والحفر , حيث التهيب من صعود الأولى يجعل من المناسب للمتهيب العيش داخل الحفر مع القوارض والنمل مع فارق الأفضلية في العمل والتطور , لصالح الأخيرة طبعاً ..

أخيراً :

.. بسبب تغييبنا لأسباب تطور البلاد ونموها , لا يزال " بن موكا " خير سفير لليمن السعيد في الخارج حتى بعد عقود طويلة على ذلك المنتج البدائي الذي كان يجرى تصديره من قرية صيد صغيرة على البحر الأحمر اسمها " المخا " , لكننا نظل عاجزين تماماً حتى اليوم عن إثبات أننا أحفاد ذلك اليمن الذي كان أخضر وينضح بالخير العميم والأمان التام الذي شجع على السفر بين صنعاء وحضرموت دونما خوف من الذئب على الغنم , فضلاً عن الخوف على الإنسان من أخيه كما في هذه الأيام ..!

> .. بسبب تغييبنا لأسباب تطور البلاد ونموها , لا يزال " بن موكا " خير سفير لليمن السعيد في الخارج حتى بعد عقود طويلة على ذلك المنتج البدائي الذي كان يجرى تصديره من قرية صيد صغيرة على البحر الأحمر اسمها " المخا "

اليمن.. بزوغ مشوه للامح بعض المستقبل...!!

أمين محمد جمعان

> إن عطاءات الأعوام المنصرمة من عمر السلطة المحلية انجازات تكشف عن عظمة روح المسؤولية للقياديين الممنوحين شرف الثقة وهي تأكيد قاطع لنجاح الديمقراطية وتميز أداء المحليات في ظل اللا مركزية المالية والإدارية والتي أضحت اليوم إحدى مقومات الحكم الرشيد وسمة التحول الاستراتيجي لليمن الجديد

> تنبري دعاوى التعطيل والإلغاء تلك التي يشهرها البعض ضداً على مكون دستوري تجسده المحليات واستحقاق انتخابي يمتلكه المواطن وفقط كإجراءات تعسفية تعد خروجاً سافراً على تفاهمات الوفاق ومبادئ المبادرة الخليجية وسلوكاً إقصائياً غير مبرر طالما واليمنيون على طريق عقد اجتماعي جديد وأمام خارطة مستقبل ترسمها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل كتهديدات خطر تؤكد رغبة من يقف خلفها من قوى غير خيرة تحاول تسميم أجواء الوفاق الوطني وإفشال مؤتمر الحوار الشامل المزمع اختتام أعماله نهاية سبتمبر الجاري في تزامن مقصود تسعى من خلاله إلى تدمير ما تبقى من بعض النجاحات التي لايزال يحتفظ بها اليمن من موجهات التنامي الديمقراطي والانجازات التنموية البارزة والتي حققها المجالس المحلية منذ بدايات تجربتها الأولى وعلى الامتداد الزمني للأزمة السياسية التي شهدها الوطن مطلع العام2011 م وحتى واقع اليوم المشرئب بإيجابيات عدة ملموسة يجدها المواطن في ما يزخر به حاضره من مقومات حضرية وخدماتية وتحولات إنمائية وتنموية هامة تحققت على الصعيد الاجتماعي والثقافي وفي نطاقات الفعل التنفيذي على مستوى قطاعات أساسية ترتبط بحاجياته وضروريات عيشه الحياتية واليومية.. ذلك إلى جانب تلك النجاحات المحققة في مجالات التعليم والصحة كاهتمامات اختصاصية عنت المجالس المحلية بإيلائها أولوية مستحقة برزت مظاهرها فيما شهدته محافظات الجمهورية بريفها والحضر من توسع هائل في تشييد المدارس والمجمعات التعليمية وفي بناء المراكز الصحية والمستشفيات، وهي كذلك استراتيجيات العمل المحلي في تنفيذ مشاريع البنية التحتية ومعالجة التشوهات العشوائية والتأسيس الإجرائي لمبادئ اللا مركزية المالية والإدارية كغاية وطنية.

إن عطاءات الأعوام المنصرمة من عمر السلطة المحلية انجازات تكشف عن عظمة روح المسؤولية للقياديين الممنوحين شرف الثقة وهي تأكيد قاطع لنجاح الديمقراطية وتميز أداء المحليات في ظل اللا مركزية المالية والإدارية والتي أضحت اليوم إحدى مقومات الحكم الرشيد وسمة التحول الاستراتيجي لليمن الجديد، كما أنها المدخل الفعلي لتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار وتصحيح مسارات التنمية ورفع وتيرة الإنجاز التحديثي والحضري في ضوء موجهات الحكم المحلي واسع الصلاحيات.. إنجازات متلاحقة وواقع مشرئب بالنجاحات المحققة على صعد مختلفة اقتصادية واجتماعية وبنية تحتية وتوسع استراتيجي لماهيات الفعل التنموي والمشاريع التطويرية والخدماتية تقف وراءه كفاءات وطنية حريصة وقيادات محلية تحملت على عاتقها المسؤولية وتفانت في واجباتها الوطنية لتثمر نضالاتها الإدارية والميدانية هذا النجاح.. هذا التميز.. وباعتبار المحليات أهم الانجازات التي تمثلت بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة على قاعدة الانتقال إلى اللا مركزية المالية الإدارية لتشكل اللبنة الأساسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.. ذلك أن هذه الأطر المنتخبة أتت كثورة إدارية لتأمين قيادة مسارات التنمية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة كتجربة ديمقراطية فريدة يشار إليها على مستوى المنطقة والوطن العربي. وباعتبار المحليات أهم الانجازات التي تمثلت بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة على قاعدة الانتقال إلى اللا مركزية المالية الإدارية لتشكل اللبنة الأساسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.. ذلك أن هذه الأطر المنتخبة أتت كثورة إدارية لتأمين قيادة مسارات التنمية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة كتجربة ديمقراطية فريدة يشار إليها على مستوى المنطقة والوطن العربي.

هي نذر عودة توشك أن تكون لمربع الأزمة الأول قد تأتي هذه المرة محمولة في معطيات ثورة كبرى لغضب جماهيري شعبي عارم ينتفض من عمق آلامه وجراحاته ليؤكد انتصار إرادته الحرة على ما سواها من رغبات مراكز القوى التقليدية والاحتواء الأحادي..ليسحق بعنفوانه الثوري أرباب الرجعية الوفاقية التي تحاول اغتصاب إرادته وتطويع مساره التنموي لخدمة أهدافها الحزبية والسياسية، يعلن للعلم أجمع رفضه المطلق والقاطع لكل أشكال الإقصاء أو الإلغاء اصطفافاً وطنياً يحتشد من أجل حماية استحقاق ديمقراطي وأصل دستوري وقانوني لكل أبناء اليمن.

● نائب أمين العاصمة
أمين عام المجلس المحلي

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388